

### قائمة العفو الخاص

أصدر الرئيس قراراً يحمل الرقم (57) لسنة 2018 بشأن العفو الخاص عن عدد من المحكومين (56 شخصاً) بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر، والمنشور في الجريدة الرسمية<sup>(99)</sup> بتاريخ 25/6/2018. واتضح من تحليل تفاصيل القرار الرئاسي أن عدداً من المعفى عنهم كانوا مدانين بجرائم فساد.

### الجرائم الاقتصادية: بين التهريب وترويج بضاعة فاسدة في الغذاء والدواء



استمر في عام 2018 ارتفاع عدد ومظاهر الجرائم الاقتصادية التي طالت الغذاء والدواء في الضفة الغربية، بالرغم من جهود الضابطة الجمركية ودائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد بمكافحة التهريب الجمركي والتجارة بالمواد غير الصالحة للاستهلاك الآدمي، اللتين تعلنان يومياً عن قيامهما بعمليات ضبط بضائع فاسدة وأخرى مهربة.

تعدد الجهات المسؤولة عن متابعة هذه الظاهرة وضعف التنسيق بينها، وعدم الأخذ بمقترح إنشاء هيئة وطنية واحدة لمتابعة صحة وسلامة الغذاء والدواء، وهو ما ساعد في ارتفاع عدد ومظاهر الجرائم الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم تشديد العقوبات بحق مهربي ومروجي البضائع الفاسدة.

عدد الجرائم الاقتصادية (فساد الأغذية والأدوية) في الضفة الغربية في نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية<sup>(100)</sup>

ظاهرة إنتشار الأغذية والأدوية الفاسدة خلال العام 2018

79%



المصدر إستطلاع رأي المواطنين :  
اتلاف أمان 2018

225

481

757

621

1196

842

2013

2014

2015

2016

2017

النصف الأول 2018

99. الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية»، العدد 144 بتاريخ 25/6/2018.

100. النيابة العامة/ نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية، كتب جوابية على رسائل اتلاف أمان، بتاريخ 4/12/2018.

يظهر من الجدول أعلاه:

- استمرار ارتفاع عدد الجرائم، حيث تتضاعف تلك الجرائم بين عام وآخر.
- استمرار ارتفاع القضايا المنظورة في نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية والبيئية، التي تصنف بأنها جنح، مقارنة بعدد قليل جداً من القضايا التي تصنف على أنها تهم جنائية. فمثلاً، وحتى منتصف عام 2018، بلغ عدد قضايا الجنح 96 % من مجمل القضايا، مقارنة فقط مع حوالي 4 % للقضايا الجنائية، علماً بأن الحكم في الجنح يكون بسيطاً وغير رادع.
- بلغت نسبة الإحالة للمحكمة 67 % من القضايا.
- عدد القضايا التي ترتبط بالمستهلك مباشرة للنصف الأول من عام 2018 بلغت 234 موزعة على:

### 234 قضية

#### جنايات

10

تداول أغذية  
بظروف غير صحية

71

تداول أغذية  
بظروف غير صحية

84

مخالفة التعليمات  
الفنية الإلزامية

99

مخالفات  
الصحة

60

تهمة غش

إنشاء هيئة وطنية واحدة  
لمتابعة صحة وسلامة الغذاء  
والدواء يتراق مع تشديد  
العقوبات بحق مهربي  
ومروجي البضائع الفاسدة  
سيحد بشكل كبير من هذه  
الجريمة.

في قطاع غزة، تم حل نيابة الجرائم الاقتصادية عام 2018 بسبب تراكم مئات القضايا التي لم تحرك فيها ساكناً، وأصبحت عبئاً على النيابة، فضلاً عن التعقيدات الإدارية وصعوبة التواصل والحضور وإجراء الاستجواب، فقامت النيابة العامة بإعادة النظر في النيابة التخصصية نوعياً، بحيث تمت إحالة مهام نيابة الجرائم الاقتصادية إلى النيابة الجزئية كافة، كل حسب الاختصاص المكاني<sup>(101)</sup>. كما لا تعتبر هذه الجرائم جزءاً من اختصاص نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، حيث تشير النيابة العامة إلى أنها تلاحق الجرائم التي ترتكب بمخالفة قانون حماية المستهلك، والغش التجاري، والجمعيات والشركات التي تخالف تعليمات وشروط وزارة الاقتصاد التي نظمتها القوانين المختلفة.

النشاط <sup>(102)</sup>	2016	2017
عدد الجرائم الاقتصادية التي تمت إحالتها للنيابة العامة	1460	1238
عدد مخاطبات النيابة بوقف ملاحقة وتعقب	340	152
عدد لجان تحقيق في جرائم اقتصادية <sup>(103)</sup>	50	9

المصدر: ائتلاف أمان، تقرير النيابة العامة، 2018، في قطاع غزة.

101. الموقع الإلكتروني للنيابة العامة - قطاع غزة، منشور على الرابط: [http://www.gp.gov.ps/ar/?page\\_id=15](http://www.gp.gov.ps/ar/?page_id=15)

102. وزارة الاقتصاد الوطني.

103. شكلت اللجان بواسطة وزارة الاقتصاد وليس النيابة العامة.



يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع معدل الجرائم الاقتصادية، حيث ارتفعت من 27.16% في العام 2016 إلى 33.2% في العام 2017. ومع الزيادة الملحوظة في الجرائم الاقتصادية، فقد زادت مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار بمعدل 35%. كما زادت محاضر التحفظ على البضائع بنسبة 308%. وزادت محاضر إتلاف البضائع الفاسدة بـ 26.7%. وفي المقابل، انخفضت كميات المواد الغذائية المتلفة بنسبة 21.8%، والمواد غير الغذائية بنسبة 66%. وانخفضت نسب التحصيل المالي بنسبة 27%. يترافق هذا مع ضعف فعالية التسويات المالية التي يتم إجراؤها عبر منح الموظف المختص السلطة التقديرية في تحديد قيمتها والمعايير المتعلقة بها، ما فتح المجال للاجتهاد والعلاقات الشخصية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسب ارتكاب الجرائم الاقتصادية. ونظراً لأن القانون لم ينص على منع التسويات المالية في الجرائم التي يرتكبها مكرّرو ارتكاب الجرم، فإن فرص ارتفاع نسبة العائدين لارتكاب الجرائم الاقتصادية ستكون مرتفعة<sup>(104)</sup>.

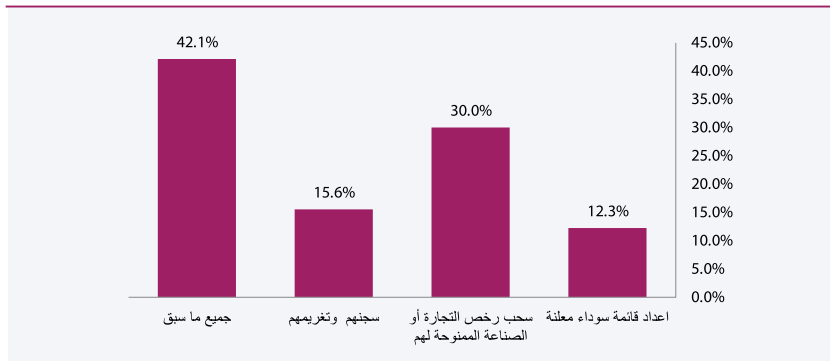
على ضوء تحقيق استقصائي نشر في غزة حول الطرق غير الآمنة في إنضاج الفواكه التي تصل من الجانب الإسرائيلي، الذي تضمن وقائع مفزعة، إلا أن الجهات المسؤولة، وعلى رأسها وزارة الزراعة، لم تحرك ساكناً، ما يضع علامات استفهام كبيرة حول دواعي التقصير عن أداء الدور الرقابي، وعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية لكبح جماح بعض التجار ممن لا يراعون إجراءات السلامة والصحة العامة.

بالرغم من إعلان وزارة الاقتصاد عن ضبط آلاف من حالات الغذاء الفاسد، ما زالت ظاهرة ترويح البضائع والمواد غير المطابقة للمواصفات، إضافة إلى جرائم التهريب الجمركي الضريبي، من أكثر الجرائم الاقتصادية انتشاراً.

وفي رأي المواطنين، فإن الأسباب وراء زيادة ظاهرة الأذية والأغذية الفاسدة تعود إلى عدم محاسبة وملاحقة مرتكبيها، وعدم وجود عقوبات رادعة، واستخدام الوساطة والمحسوبية والمحاباة، وضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم، وتشتت وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء.

وبخصوص العقوبات الأكثر فاعلية لردع مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء، أيد المستطلعون تطبيق العقوبات المشددة، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن المبحوثين أيدوا «سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة» و«سجنهم وتغريمهم» و«إعداد قائمة سوداء معلنه»، كأكثر العقوبات فاعلية في ملاحقة وعقاب مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء.

### العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء



104. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ورقة بحثية حول فاعلية التسويات المالية في ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الاقتصادية في غزة، 2018.